

تأسيس مكتب أممي في المغرب لمكافحة الإرهاب في أفريقيا

بغية وضع برنامج ديناميكي ومتطور للتكوين يواكب باستمرار المسائل المتعلقة بالوقاية والرصد وملاحقة الأعمال الإرهابية.

وأشار إلى أنه "في بحيرة تشاد تضاعف تقريبا عدد ضحايا الهجمات الإرهابية لجماعة بوكو حرام وداعش منذ يونيو 2017 لينتقل من 506 إلى 964 هذه الأرقام تؤكد أن أفريقيا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى عمل "فوري وحازم" لتحقيق الاستقرار في القارة وتعزيز أمنها وتمكينها من التركيز على التنمية المستدامة.

ونتهم الأمم المتحدة والمغرب كشريكين بتنامي الأعمال الإرهابية خلال 2020 مع مجموعة من الدول الأفريقية، وبالأخص في منطقة الساحل، التي شهدت أكبر أعمال عنف، وتضاعفت هجمات "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"داعش" سبع مرات منذ 2017.

وحسب مراقبين فإن النفوذ المتنامي للمغرب داخل القارة الأفريقية وجهوده الأخيرة لتعزيز نموذج التعاون بين البلدان الأفريقية، جعلها منه حليفا لا غنى عنه في استراتيجية أفريقيا في التصدي للإرهاب على المستوى الدولي.

وأهلت طريقة تعايش المغرب مع الإرهاب ليجعله مرجعا في مكافحة الظاهرة وعضوا نشيطا في التحالف الدولي ضد داعش. وخلال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي ترأسه المغرب إلى جانب كندا، بداية أكتوبر الجاري، جدد المشاركون فقههم في الرئاسة المشتركة للمغرب وكندا بتحديد ولايتها لسنة إضافية مقارنة بالقارة التي كانت مقررة في الأصل، وأبدوا اعترافهم بالجهود المبذولة من طرف المغرب لمكافحة الإرهاب.

انطلاقة غير مشجعة للحملة الانتخابية للدستور الجزائري

صابر بلحدي

هينته حشده كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنظيم الاستفتاء في أحسن الظروف، بما في ذلك البروتوكول الصحي المقرر في إطار الإجراءات الوقائية لمواجهة وباء كورونا". وفي خطوة إضافية للحياة وإرساء العدالة بين جميع الأطراف، قررت إعطاء الفرصة للرافضين للدستور، سواء في الاستفادة من فرصة الالتقاء بالقواعد الشعبية في تجمعات جماهيرية أو في وسائل الإعلام الحكومية، بحسب ما كشف عنه النائب البرلماني لخضر بن خلاف، عن جبهة العدالة والتنمية، الذي أعلن عن استفادة حزبه من فضاءات التعبير عن موقفه الراض للمشروع.

ويعتبر الموعد الانتخابي المذكور، أول امتحان للسلطة وللوقى السياسية المؤيدة لها، منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في ظروف استثنائية خلال شهر ديسمبر الماضي، بسبب رفضها شعبيا وعدم تحقيقها الشرعية للسلطة الجديدة.

ووسط تعزيز بوادر المقاطعة الشعبية للاستحقاقات الانتخابية في البلاد، تحاول أحزاب المعارضة الراديكالية الاستفادة من الموقف عبر الإعلان المتتابع لقرار المقاطعة، حيث كانت قوى كتل البديل الديمقراطي، أول المقاطعين، والتحت بها جبهة القوى الاشتراكية ومختلف فواعل الحراك المدعوم علانية من طرف السلطة الجديدة في البلاد.

وأفاد رئيس اللجنة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات محمد شرفي بان



حملة باهنة

محمد ماموني العلوي

الرباط - وقع المغرب اتفاقا مع الأمم المتحدة مساء الثلاثاء يتم بموجبه إنشاء برامج لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة وهو الأول في أفريقيا.

وأبرز وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة خلال توقيعه للاتفاق مع الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف أن هذا المكتب يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأفريقية عن طريق بلورة برامج وطنية للتكوين في مجال مكافحة الإرهاب.

وقال فورونكوف "إن المغرب رائد في مكافحة الإرهاب بفضل جهوده في الداخل وفي أفريقيا وعلى الصعيد العالمي"، مشيرا إلى "أن افتتاح المكتب في الرباط يأتي كخطوة طبيعية لتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ويؤكد مكانة المغرب وريادته في هذا المجال". ومن جهته أكد محمد بون الأكاديمي والمحلل السياسي المغربي لـ"العرب" أن هذا التوقيع يمثل دليلا على ثقة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الاستراتيجية المغربية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن تقدير انخراط الرباط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ويرى بون "أن العمل الذي يقوم به المغرب يعتبر عملا مكملا لجهود الأمم المتحدة وهو امتداد للعلاقة الاستراتيجية بينهما، إضافة إلى كون الأمم المتحدة مهمة بالافتتاح بشكل عميق على القارة الأفريقية وبناء نقطة اتصال لمكافحة الإرهاب ومعالجة جذوره".

وقال بوريطة "إن المغرب يلتزم بالعمل بشكل ملموس مع هذه البنية الجديدة

قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين يفجر جدلا واسعا في تونس

منظمات حقوقية تطالب الرئيس قيس سعيد بالتدخل لإسقاط القانون



التونسيون يعودون إلى الشارع

شرع، حسب رايه، لتواصل الاعتداءات بحق القوات المسلحة من قبل منحرفين وإرهابيين.

وأوضح أن مطالبة نقابات الأمن بتمرير هذا القانون لا تعني بالضرورة تقييد الحريات، وشرح قائلا "تريد أن تكون المنظمات الوطنية والحقوقية بين المؤسسة الأمنية والمواطن". وبرايه فإن "الأمن الجمهوري بوسعه أن يدافع عن التونسيين ويحدي حرية التعبير بدل تهديدها".

وتابع "لا نريد قوانين تسهم في تراجع الحريات تحت أي مسمى"، مستتركا "الذبح قرنا في التيار الديمقراطي التصويت ضده ونحن مستعدون لكل الأشكال الخشنة بهدف معارضته وإسقاطه".

وأشار الجلاصي إلى وجود مبادرات أخرى لحماية القوات المسلحة مثل مبادرة التيار الديمقراطي التي اقترحتها سنة 2016 وتطالب بتقديم التعويضات المالية للعناصر الأمنية ضحايا العمليات الإرهابية والاعتداءات.

في المقابل، يعتبر منتسبو القطاع الأمني أن القانون سئد تشريعي لعملهم وحماية لهم من اعتداءات محتملة، حيث يهدف القانون إلى إيجاد حماية قانونية للقوات الأمنية والعسكرية والديوانة (الجمارك)، في مواجهة العمليات الإرهابية.

ويذكر مراد بن صالح، الكاتب العام للنقابة الجهوية لقوات الأمن الداخلي بمدينة المستنير الساحلية، لـ"العرب" أن رجل الأمن الذي يطبق القانون غير محمي؛ وهو ما

حق النقض طبقا للفصل 81 من الدستور بخصوص عدد من المبادرات التشريعية المعروضة على البرلمان للنظر فيها والتي اعتبرتها تمثل تهديدات ومخاطر، مشيرة إلى أن لرئيس البلاد أن يقوم برد مشروع القانون مع التعليل إلى البرلمان.

وعبرت هذه المنظمات (النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين ومراسلون بلا حدود ومنظمة العفو الدولية - فرع تونس- والنقابة العامة للإعلام والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) في رسالة مفتوحة وجهتها الثلاثاء إلى الرئيس عن "عميق انشغالها إزاء هذه المبادرات التشريعية والمنظمة للعديد من الأحكام القانونية التي من شأنها ضرب المسار الديمقراطي".

وحذرت من سيطرة بعض الكتل البرلمانية على عدد من المؤسسات الضامنة للحياة السياسية والدستورية على غرار المحكمة الدستورية، إضافة إلى تهديد الحقوق والحريات الدستورية مثل حرية التعبير والإعلام عبر زجر نقاد مؤسسات الدولة وموظفيها أو إسناد صلاحيات واسعة للسلطات الأمنية بمناسبة إعلان حالة الطوارئ. وبدورها أبدت أحزاب معارضة رفضها القطعي لتمرير هذا القانون. وأكد محمد العربي الجلاصي القيادي

ويعتبر تمرير هذا القانون إلى تصويت 109 نواب على الأقل (من أصل 217)، ويرجع المتابعون السهولة في تمريره في ظل توفر غالبية برلمانية (الترويكا الجديدة: حزب النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة)، والتي ستعمل على استهداف خصومها من المعارضة عبر تطبيق القوانين المتسقة مع رؤيتها للحكم.

وبالتزامن مع مناقشة القانون نظمت حملة "حاسبهم"، التي تضم نشطاء في المجتمع المدني، حركة احتجاجية أمام البرلمان تنديدا بالقانون. واندلعت مناوشات بين رجال الأمن وعدد من المحتجين.

واعتبرت منسقة حملة "حاسبهم" مريم صوالحية في تصريح لإذاعة محلية خاصة أن قانون زجر الاعتداءات على القوات المسلحة مخالف للدستور والمعاهدات الدولية، ومن شأنه أن يكرس ثقافة الإفلات من العقاب. وأضافت أن هذا القانون فيه اعتداء على مكتسبات المواطنين لما يتضمنه من

فصول وصفتها بالخاطرة لأنها تمس من الحق في الحياة. ودعت نقابات ومنظمات حقوقية وطنية ودولية الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ممارسة

الجزائر تدعو لتجديد الشرعية في ليبيا

ولكن تبون ربط كذلك تنفيذ هذه الخارطة بوقت طويل على حد تعبيره قائلا "إن هذا الأمر سيسغرق وقتا، ربما ثلاث أو أربع سنوات، لكن مرت 9 سنوات منذ أن عرضت الدول المهتمة بالشأن الليبي حولا صغيرة لم تقدم شيئا ولن تقدم شيئا على الإطلاق".

وأشار تبون إلى خطورة الوضع في ليبيا مضيفا "إنه مقلق للغاية خاصة بالنسبة لدول الجوار".

ويأتي هذا الموقف الجزائري في وقت يستضيف فيه المغرب مباحثات أحرز فيها الرفقاء الليبيون تقدما ملموسا، وذلك في وقت يُتهم فيه إخوان ليبيا الذين يسيطرون على العاصمة طرابلس بعرقلة الاستحقاقات الانتخابية في البلاد الغارقة في الفوضى منذ سنوات.

وتم تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية مرارا في ليبيا لأسباب يُرجعها مراقبون لتوجس الإخوان من

على أن الجزائر انضمت إلى الدول التي تطالب بضرورة إرساء شرعية جديدة في ليبيا رغم تمسك الإخوان بشرعية حكومة الوفاق.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قد دعا هو الآخر إلى ضرورة تركيز شرعية جديدة في البلاد خلال زيارة له إلى فرنسا التي كانت قد نادت هي الأخرى بإرساء شرعية جديدة.

وشبه تبون الحالة الليبية بـ"الجسم المنهار الذي يسعى الأطباء لتطعيمه بالأسبرين من أجل إنقاذه لكن دون جدوى"، مضيفا أن "الطريقة الوحيدة لإعادة بناء ليبيا هي الشرعية الشعبية، عن طريق تنظيم انتخابات مهما كانت الصعوبات".

احتدمت السجلات في تونس قبيل عرض مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات المسلحة على البرلمان، حيث تخوف أوساط حقوقية من أن يعيد هذا القانون ممارسات خنق الحريات إلى الواجبة، بينما يواصل ناشطون تنظيم حملات مناهضة له، في وقت يرى فيه المنتسبون للقطاع الأمني سندا قانونيا ضامنا لحقوقهم في خضم مواجهتهم للإرهاب والعديد من الظواهر الأخرى على غرار نقشي الجريمة في البلاد.

آمنة جبران

تونس - فجر قانون زجر الاعتداءات على القوات المسلحة جدلا واسعا في تونس مع انطلاق دورة برلمانية جديدة لن تقل سخونة عن سابقتها حسب المتابعين، حيث تشكل القوانين المستعجلة أول اختبار لبرلمان مشتت غارق في المعارك الحزبية.

ويبدأ البرلمان منذ الثلاثاء مناقشة القانون وسط تنديد واسع من قبل المنظمات الحقوقية وبعض الأحزاب، وفيما يرى هؤلاء أن تمرير هذا القانون يشرع للإفلات من العقاب كما من شأنه أن يمس من حرية التعبير والتظاهر ما يستوجب بالضرورة إسقاطه، يدعم آخرون القانون بحجة حماية القوات الأمنية من الاعتداءات المتكررة بحقهم خاصة الجرائم الإرهابية.

ويحتاج تمرير هذا القانون إلى تصويت 109 نواب على الأقل (من أصل 217)، ويرجع المتابعون السهولة في تمريره في ظل توفر غالبية برلمانية (الترويكا الجديدة: حزب النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة)، والتي ستعمل على استهداف خصومها من المعارضة عبر تطبيق القوانين المتسقة مع رؤيتها للحكم.

وبالتزامن مع مناقشة القانون نظمت حملة "حاسبهم"، التي تضم نشطاء في المجتمع المدني، حركة احتجاجية أمام البرلمان تنديدا بالقانون. واندلعت مناوشات بين رجال الأمن وعدد من المحتجين.

واعتبرت منسقة حملة "حاسبهم" مريم صوالحية في تصريح لإذاعة محلية خاصة أن قانون زجر الاعتداءات على القوات المسلحة مخالف للدستور والمعاهدات الدولية، ومن شأنه أن يكرس ثقافة الإفلات من العقاب. وأضافت أن هذا القانون فيه اعتداء على مكتسبات المواطنين لما يتضمنه من

فصول وصفتها بالخاطرة لأنها تمس من الحق في الحياة. ودعت نقابات ومنظمات حقوقية وطنية ودولية الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ممارسة

لا إجماع على قانون زجر الاعتداءات على القوات المسلحة

لا نريد قوانين تسهم في تراجع الحريات تحت أي مسمى

محمد العربي الجلاصي مراد بن صالح

رجل الأمن الذي يطبق القانون اليوم غير محمي

الأمم المتحدة